تقرير عن:
المؤتمر الثاني لشبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي تحت عنوان: «الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي.. خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟»

عمّان، ٢٦ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨

إدريس لكريني

أستاذ باحث في كلية الحقوق ـ مراكش.

شهدت مختلف الأقطار العربية في السنوات الأخيرة تنظيم انتخابات رئاسية، محلية وتشريعية، تباينت في ظروفها وضوابطها وتداعياتها. وقد فتحت هذه الانتخابات الطريق لعدد من الأحزاب الإسلامية لولوج المجالس المحلية والمؤسسات التشريعية بشكل ملحوظ في كلّ من فلسطين ومصر والمغرب والأردن والكويت، مما ولد حالة من الذهول والارتباك في أوساط مختلف الفاعلين السياسيين محلياً، وأسهم في تراجع بريق المشاريع الإصلاحية الخارجية نتيجة الشكوك المتزايدة حول مدى التزام هذه الأحزاب بقواعد اللعبة السياسية والديمقراطية مستقبلاً.

وإسهاماً منه في رصد انعكاسات هذه الانتخابات، ومدى تأثيرها في تعزيز المسار الديمقراطي في الأقطار العربية بالسلب أو الإيجاب، والوقوف على شروطها وضوابطها، وعلى التوازنات السياسية التي أفرزتها، وموقع الحركات الإسلامية منها، ومدى حضور المرأة فيها، بالإضافة إلى بلورة توصيات ومقترحات تعزّز التوجّهات الإصلاحية في الأقطار العربية، نظم مركز القدس للدراسات السياسية بالتعاون مع مؤسسة كونراد أديناور يومي ٢٦ ـ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، المؤتمر الثاني لشبكة الإصلاح والتغيير الديمقراطي في العالم العربي، تحت عنوان: «الانتخابات والتحولات الديمقراطية في العالم العربي.. خطوة للأمام أم خطوة للوراء؟»، وذلك بمشاركة عدد من الباحثين والمختصين والمفكّرين من ١٢ دولة عربية، هي: المغرب ومصر ولبنان والسعودية والعراق وفلسطين واليمن والكويت والإمارات والبحرين وعُمان والأردن.

وفي ما يلي رصد لأهم الأفكار والمعطيات التي وردت ضمن مداخلات ومناقشات السادة المشاركين في فعاليات المؤتمر:

أولاً: بين قصور المبادرات الداخلية وتهافت المشاريع الخارجية

شهدت مختلف الأقطار العربية تنظيم سلسلة من الانتخابات (رئاسية، ومحلية، وتشريعية) في السنوات الأخيرة، حيث تميّزت سنة ٢٠٠٥ وحدها بإجراء حوالى ١١ عملية انتخابية، مما دفع البعض إلى الحديث عن ربيع الديمقراطية العربية، كما سنّت مجموعة من التشريعات المرتبطة بهذا الشأن.

غير أن التساؤل المحوري الذي يفرض نفسه هو: ما مدى إسهام هذه الانتخابات والتشريعات في تكريس الإصلاحات السياسية المفترضة لتكون قاطرة للديمقراطية الحقيقية؟

وفي سياق الإجابة عن هذا التساؤل الإشكالية، اعتبر البعض أن التطور الكمّي الحاصل في هذا السياق، لم يوازه تطور ديمقراطي ملحوظ، ذلك أن الركود السياسي ظلّ سائداً، مما كان له الأثر الكبير في فتح المجال أمام تنامي المشاريع الإصلاحية الخارجية التي أفضت إلى مزيد من تأزيم الأوضاع. وقد اعتبره البعض الآخر إجراء صحياً طالما لم يؤد إلى الانتكاس، حيث أسهم في كسر الحواجز التي كانت النظم العربية تفرضها في هذا الصدد، وأفرز حراكاً اجتماعياً (في سنة ٢٠٠٧ شهدت مصر حوالى ٢٠٠ إضراب واعتصام) ونقاشات سياسية إيجابية كفيلة بدفع مسلسل الإصلاحات إلى الأمام.

من هذه الزاوية، إنه إقرار من الأنظمة بأهمية الخيار الديمقراطي، حيث سمح لبعض الهيئات المدنية في مصر والمغرب بأعمال الرقابة على سير الانتخابات، مما أسهم في تقزيم هامش التزوير. وإذا كان هناك شبه إجماع على أهمية الإصلاح السياسي المنبثق من الداخل، اعتماداً على تعزيز اللقاءات والمؤتمرات ذات الصلة، ومواصلة الضغط على الأنظمة لإصلاح القوانين الانتخابية، والدفع باتجاه السماح لهيئات مستقلة بمراقبة الانتخابات، ودعم استقلال القضاء وبلورة إعلام مهني مستقل، فإن استثمار الضغوطات الخارجية المرتبطة بهذا الصدد يظل مطلوباً، وبخاصة تلك التي تقودها هيئات مستقلة.

وقد أبدت أصوات غربية عديدة، تتابع التطورات السياسية العربية عن كثب، تخوّفها وتحفّظها من أن الديمقراطية في الأقطار العربية لن تفرز إلا فوز الأحزاب الإسلامية، غير أن المنطق الديمقراطي ذاته يفرض الإقرار بضرورة فتح المجال أمام الأحزاب ذات المرجعيّة الإسلامية ما دامت تؤمن بقواعد اللعبة السياسية.

ثانياً: الانتخابات والتحوّل السياسي في منطقة الخليج العربي والعراق

يعتقد العديد من الباحثين أن دول الخليج العربي تمكنت إلى حدّ بعيد من كسب ولاء الفئات الاجتماعية في داخلها من خلال سياستها المرتبطة بتوزيع المنافع وتغطية حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية، عبر استثمار الريع النفطي في هذا الشأن، الأمر الذي غدت معه الدولة أكثر قوة وحضوراً في مواجهة المنافسين المحتملين سياسياً.

لقد شهدت دول المنطقة تحولات سياسية متباينة في أهميتها وأبعادها، فالنموذج الكويتي بدأ مبكراً منذ عام ١٩٦٢، وفي البحرين ما زال المشهد الإصلاحي متعثراً، أما النظام القطري فقد انخرط في أعمال مجموعة من الإصلاحات بشكل طوعي. وإذا استحضرنا أن الانتخابات لا تفرز بالضرورة تحولاً ديمقراطياً بقدر ما تعكس أحد مؤشراته، فإن مجمل التدابير والإجراءات التي اتخذتها دول المنطقة بدت متعثرة، ولم تعكس في العمق تحولا حقيقياً نحو الديمقراطية، ولم تسهم بشكل كبير في تعزيز الحقوق والحريات الفردية.

ففي السعودية، وبعد قطيعة دامت زهاء نصف قرن، وتحت وطأة المؤثرات الجهوية والدولية، أجريت الانتخابات المحلية سنة ٢٠٠٥، في إطار قانون صدر منذ حوالى ٣٠ سنة، حقق خلالها الإسلاميون نتائج مهمة بفعل حضورهم الوازن في الساحة الاجتماعية. وقد خلفت هذه التجربة مجموعة من ردود الفعل التي أكدت في مجملها أهمية تعميمها لتطال مؤسسات أخرى، وفتح المجال أمام مبادرات الهيئات الأهلية لتفعيل هذه الممارسة الانتخابية والديمقراطية بشكل عام، مع توسيع صلاحيات هذه المجالس، وتعزيز مشاركة المرأة وفئة الشباب فيها.

في الحقيقة، إن النموذج العراقي يوضح بشكل جلي عدم نجاعة وفعالية الديمقراطية المستوردة، ومع ذلك هناك محطات سياسية تفترض الوقوف عندها من قبيل دور فقراء المدن في العملية «الديمقراطية» في العراق، فهذه الفئات تتحرك كحشود، وتؤدي دوراً مهما في الحقل السياسي، على اعتبار أن قيادات هذه الجماعات تسيّرها لغاياتها السياسية. وتعتبر هذه الفئات المشاركة بمثابة واجب أو طقس من الطقوس الدينية المهمة، كما أنَّ لها قدرة هائلة على تحفيز الأميين والنساء على المشاركة السياسية.

ثالثاً: الانتخابات والتحول الديمقراطي (حالات: مصر، والمغرب، وفلسطين، والأردن)

يظل استحضار السياق العام الذي مرت به الانتخابات التشريعية المصرية الأخيرة ضرورياً لفهم سياقها واستيعاب تأثيراتها في المشهد السياسي، فقد جاءت بعد الانتخابات الرئاسية، واستبعد خلالها حزب الإخوان المسلمين. وعلى الرغم من بعض المحاولات المحدودة لفعاليات المجتمع المدني باتجاه كسر هاجس الخوف في المجتمع، تنامى التضييق على عدد من الحقوقيين والسياسيين، وتمّ رفض إشراف الرقابة الدولية عليها.

وبغضّ النظر عن الشعارات الدينية التي رفعت من قبل الإخوان وأعضاء الحزب الوطني خلال هذه الانتخابات، فقد شهدت هذه الأخيرة سقوط عدد من الضحايا بسبب العنف أيضاً، فيما لم يفتح المجال بشكل كاف أمام الأقباط للترشيح، الأمر الذي يذكي المخاوف من تنامي الإقصاء في أوساطهم. وإذا كان الإخوان المسلمون قد أحرزوا نتائج مهمة في هذه الانتخابات، فإن الحزب الوطني تمكّن من استقطاب عدد من المستقلين، مما عزّز نسبة مقاعده في المجلس. وقد أكدت هذه

المعطيات مجتمعة عدم السعي نحو تداول جدّي وحقيقي للسلطة السياسية.

وشهد المغرب في السابع من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ من جانبه إجراء انتخابات تشريعية تعدّ الثامنة بعد الاستقلال، والثانية في عهد العاهل محمّد السادس. وعلى الرغم من الإصلاحات السياسية التي اتخذت في السنوات الأخيرة، وأثمرت وصول المعارضة إلى الحكم، وإنشاء هيئة الإنصاف والمصالحة، وتعزيز مسار حقوق الإنسان، فقد لوحظ في المدّة الأخيرة وجود تضييقات طالت عدداً من الصحافيين والحقوقيين، فيما شهدت انتخابات تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية للبرلمان) إرادة لمواجهة استعمال المال في الانتخابات.

وعلى الرغم من الحملة الواسعة التي قادتها الدولة وبعض هيئات المجتمع المدني من أجل التحفيز على المشاركة في هذه الانتخابات، فإن نسبة المشاركة جاءت ضعيفة للغاية، ووصلت إلى ٣٧ بالمئة فقط بحسب إحصائيات رسمية. وعلى الرغم من مرورها في أجواء نزيهة على العموم مقارنة بالتجارب السابقة، وخلالها فتح المجال أمام ملاحظين دوليين ومحليين، فقد خلفت هذه الانتخابات مجموعة من الانتقادات، ذلك أنها لم تتح إمكانية المشاركة لمغاربة المهجر، كما تمت في إطار نمط اقتراع يشتّت الخريطة التشريعية، وفي ظلّ تقطيع انتخابي غير متوازن ولوائح انتخابية متقادمة، ولم يتم خلالها فتح المجال أمام الإشراف القضائي بدل وزارة الداخلية، فيما تبيّن أن استعمال المال ما زال قائماً، ناهيك عن بعض مظاهر التزوير. وقد أفرزت هذه الانتخابات حكومة ضعيفة ومشهداً سياسياً حزبياً مشتتاً.

جرت الانتخابات التشريعية الفلسطينية في ظلّ ظرفية محلية ودولية متميزة بمختلف المشاكل التي تعيشها السلطة، وبتحدياتها وإكراهاتها في علاقتها بانسداد الأفق السياسي للمفاوضات. وقد نتج من هذه الانتخابات التي تمت دون مشاركة فلسطينيي الشتات، مأسسة لازدواجية السلطة التي تبلورت في مجلس تشريعي بحكومة لها مراجعها وبرامجها، ورئيس للسلطة بمرجعيّة وبرنامج مختلف.

وفي الأردن، جرت الانتخابات التشريعية في أجواء من التوتر بين الدولة والأحزاب، وبخاصة الإسلامية منها. وعلى الرغم من تزايد المطالب بفتح المجال أمام القضاء وفعاليات المجتمع المدني لمراقبة الانتخابات، فإن كلمة الفصل ما زالت لوزارة الداخلية في هذا الشأن، كما إنَّ الطعون الانتخابية تعرض على البرلمان لا على القضاء.

أما الكوتا النسائية التي تمّ اعتمادها في السنوات الأخيرة، فتظل بحاجة إلى تطوير، سواء على مستوى نسبتها أو طريقة عملها. لقد شابت هذه الانتخابات مجموعة من المظاهر السلبية، من قبيل استعمال الأموال لاستمالة الناخبين، وتواطؤ السلطة للتضييق على جبهة العمل الإسلامي. وإذا كان لهذا الأمر تأثيره السلبي في النتائج التي حصل عليها الإسلاميون في هذه الانتخابات مقارنة مع سابقاتها، فإنهم يتحملون المسؤولية بدورهم ـ الإسلاميون ـ في هذا الصدد نتيجة لبعض الاختلالات التي شابت أداءهم.

رابعاً: الانتخابات ومطلب تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات البرلمانية

بدأ اهتمام المرأة بالشأن السياسي عموماً في الأردن حديثاً في سياق التحولات الحالية والمصادقة على عدد من المعاهدات الدولية ذات الصلة، والأمر نفسه يمكن أن يقال عن الاهتمام بمشاركتها السياسية، على رغم وجودها المحدود في الأحزاب والحكومة. وهذا أمر ينسجم إلى حدّ كبير مع الوضعية السائدة جهوياً ودولياً، ذلك أن مساهمة المرأة في البرلمانات العربية ضعيف لا يتجاوز ٣ بالمئة، بفعل عدم جدية الحكومات في تعزيز مشاركتها في هذا الشأن.

لقد نص العديد من الدساتير العربية ضمن مقارباته القانونية لتمكين وتمثيل النساء، على المساواة بين الرجل والمرأة، وأورد البعض منها عدداً من مظاهر هذه المساواة من قبيل الحقوق السياسية، وتولي الوظائف العمومية، وتكافؤ الفرص، غير أن الواقع الاجتماعي والسياسي والموروث الثقافي وتراكماته التاريخية حال بشكل ملحوظ دون بلورتها ميدانياً.

وأمام هذه الوضعية، ابتدع العديد من الدول تقنية الحصص أو «الكوتا» كتدبير مرحلي لتجاوز هذه الإكراهات والمعيقات، وللانتقال من المساواة القانونية الشكلية إلى المساواة الواقعية الفعلية، ومن تكافؤ الفرص إلى تكافؤ النتائج الكفيلة بتحسين مشاركة النساء في المجالس المحلية والبرلمانات.

وعلى الرغم من المواقف المتضاربة حول هذه التقنية، فإنها أسهمت في تحسين تمثيلية المرأة في الحياة النيابية والمجالس المحلية في مختلف بلاد العالم. وتحت تأثير الظروف الدولية المرتبطة بتنامي البعد الحقوقي في العلاقات الدولية والجهود التي قادتها الأمم المتحدة في هذا المجال، وتنامي وزن الحركات النسائية في الوطن العربي، قامت بلدان عربية عديدة، كالمغرب، وموريتانيا، والأردن، والعراق، وفلسطين، والسودان، باعتماد هذا الإجراء في دساتيرها أو/و قوانينها الانتخابية أو/و القوانين الخاصة بالأحزاب، بتقنيات ودرجات مختلفة، وهي خطوات تظل بحاجة إلى مزيد من التطوير من حيث نسبتها، وإلى دعمها بنظام اللائحة الانتخابي الذي ثبتت نجاعته في توسيع تمثيلية المرأة في المجالس التشريعية والمحلية.

إن إسهامات نظام «الكوتا» في التأهيل السياسي للمرأة تجد أصولها وإغراءاتها في عدد من النظم الديمقراطية التي اعتمدتها منذ سنوات، غير أن التأهيل السياسي الحقيقي للمرأة لا يمكن أن يتم إلا في سياق إصلاح مجتمعي شامل يكفل إعادة الاعتبار والثقة للمرأة، وبخاصة أن عكس ذلك يكلف المجتمعات خسائر مختلفة.

خامساً: الحركات الإسلامية وتداول السلطة

إذا كان بعض الدول العربية قد فضّل التعايش مع الحركات الإسلامية، مما مكن هذه الأخيرة من الوصول إلى البرلمان وتقلّد مناصب حكومية، فإن دولاً أخرى اختارت منطق التضييق والإقصاء في مواجهتها.

وإذا كانت بلدان عربية عديدة، وهي تحتضن مكوّنات دينية وطائفية داخل مجتمعاتها، قد نجحت إلى حدّ ما في تكريس أجواء التعايش والانسجام بينها، فقد أدى الاحتلال بشكل جلي في العراق إلى إيقاظ هذا الصراع بين مختلف الفصائل، وقد تحوّل إلى مواجهة دموية خطيرة هدّدت أركان المجتمع والدولة.

من الخطأ اختصار التيارات الإسلامية في تلك المشاركة في الحكم أو السياسة بشكل عام، ذلك أن هناك حركات مختلفة منتشرة على امتداد خريطة الوطن العربي لها وزنها، ما زالت متحفظة أو ممتنعة عن المشاركة أو ممنوعة منها.

ويبدي العديد من الفعاليات السياسية والفكرية العربية مخاوفه وتحفظه من إمكانية فتح المجال أمام هذه الحركات من أجل المشاركة في المؤسسات السياسية، نظراً إلى الشكوك في مدى قبولها بالفكر الآخر، وانضباطها في الممارسة الديمقراطية، وعدم الانقلاب عليها مستقبلاً. والحقيقة أن الحركات الإسلامية في الأقطار العربية تختلف من حيث ظروف نشأتها ونشاطها وأولوياتها ونظرتها إلى الديمقراطية، وإلى الآخر. فجماعات السلفية التقليدية التي انطلقت من السعودية لتنتشر في مناطق عدة من أقطار الوطن العربي ترفض مبدئياً العمل السياسي، لكنّها تقع في مفارقات لأن الحكومات توظفها في مجالات سياسية.

أما السلفية الجهادية، الذي يشكل تنظيم القاعدة أحد امتداداتها، فهي تقوم على تكفير الدساتير والمؤسسات، وترفع المشروعية عن الأنظمة العربية، وتؤمن بالعمل المسلح، وتستثمر الإمكانيات التكنولوجية التي يتيحها الإنترنت في التواصل بين أعضائها والمتعاطفين معها. ومن جانبه أيضاً، يرفض حزب التحرير الذي تأسس في القدس في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، النظم القطرية العربية والمشاركة السياسية خارج النطاق الإسلامي، كما يؤمن بالخلافة الراشدة، ويجيز المشاركة السياسية بشروط.

أما جماعة العدل والإحسان (المغرب) التي تؤمن بالشورى، فهي ترفض المشاركة السياسية في ظلّ الشروط السياسية والدستورية القائمة، كما تؤكد نبذ العنف وكل مظاهر العمل المسلح، وتنهج في مقابل ذلك «حرب عصابات رمزية» تعتمد على سحب المشروعية من تحت النظام والتشكيك فيها.

ويرى العديد من الباحثين أن الدولة الدينية التي ينشدها العديد من الإسلاميين تتناقض بشكل كبير مع ضوابط الممارسة الديمقراطية التي تفرض الولاء للدستور واستحضار مواقف وتوجّهات باقي الفرقاء السياسيين. وعلى رغم هذه المواقف، وفي غياب تراكم سياسي كاف للحركات الإسلامية المشاركة في المؤسسات السياسية والدستورية في المنطقة العربية، يبقى منح الإسلاميين المؤمنين بالعمل السياسي ضمن قواعد اللعبة المتاحة، فرصة للمساهمة في التطور الديمقراطي، أمراً حيوياً يمكن أن يعزّز المشهد السياسي بتجارب وأفكار جديدة، ويبرز نياتهم الحقيقية، ومدى قدرتهم على التجديد والتطوير والتعايش.

سادساً: الضوابط الدستورية والقانونية للانتخابات

يفترض عادة في القاعدة القانونية أن تؤدي دوراً محورياً في العملية الديمقراطية، وبخاصة إذا ترافقت بإرادة سياسية حقيقية، تعكس تحقيق التداول السلمي الديمقراطي للسلطة من خلال آلية الانتخابات، باعتباره مؤشراً موضوعياً للديمقراطية. فالنصوص الدستورية والقوانين العادية الأخرى توفر الفضاء اللازم للممارسة الديمقراطية وتعزّزها بمختلف الحقوق والحريات الفردية والجماعية، غير أن تحقيق هذا الهدف رهين بنظرة صاحب القرار إلى الجمهور ودوره الحقيقي في بلورة مقتضيات الدستور والنصوص الأخرى.

وبالعودة إلى الدساتير العربية، نجد تبايناً من حيث التنصيص على مبادئ الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، فإذا كانت هناك دول حرصت على تضمين دساتيرها لهذه المبادئ، لتنهل منها مختلف التشريعات روحها ومقوّماتها في هذا الشأن، فإن هناك دولاً أخرى لم تبدِ بعد اهتمامها بهذه الأولويات. غير أن التنصيص على هذه المبادئ في الدساتير العربية لا يعني بالضرورة تطبيقها واحترامها بالصرامة المطلوبة، وبخاصة أن عدداً من الأنظمة العربية لم يبدِ نية صادقة في هذا الاتجاه.

أما الضوابط القانونية للانتخابات، فما زالت في مجملها بحاجة إلى إصلاح وتطوير، بالشكل الذي يجعل منها بوابة لممارسة انتخابية ديمقراطية، تقطع الطريق على مقترفي الفساد والتزوير، وتتيح اعتماد أنظمة اقتراعية فعّالة تسمح بتوسيع المشاركة في أوساط الشباب والنساء، وتقطيع انتخابي موضوعي بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة أو المقاربات الأمنية التي ثبت إفلاسها.

فالعوامل والإكراهات التي تعيق تداول السلطة بواسطة الانتخابات (غياب المراقبة الفعالة، واستعمال المال، والتزوير، وتدخل السلطة، وضعف المشاركة السياسية، وضعف تمثيلية الشباب والنساء)، تجد في غياب هذه الضوابط أرضية خصبة، مما يكرس الجمود في المشهد السياسي العربي على رغم كثافة هذه الانتخابات.

سابعاً: الانتخابات ومطلب تعزيز الوحدة الوطنية

إذا كان هناك شبه إجماع في المجتمعات العربية على أهمية المسار الديمقراطي كأفضل وسيلة للحكم، على الرغم من المشاكل التي تعتورها، فإن هناك عدداً من الإكراهات المرتبطة بطبيعة البنية الاجتماعية والثقافية العربية التي تقف حائلاً أمام تحقيق انتخابات ديمقراطية. وضمن هذا الإطار، يُطرح مدى مساهمة الانتخابات في تعزيز الوحدة الوطنية وتذليل الخلافات والانقسامات المذهبية والطائفية التي يحفل بها الواقع العربي، في أفق بناء دول يكون الولاء فيها للوطن قبل الطائفة.

لقد أكدت التجارب والممارسات الميدانية أن درجة انصهار وتعايش مختلف الثقافات والمذاهب داخل المجتمع الواحد، تظل في جانب مهم منها متوقفة على طبيعة

التعامل الذي تسلكه السلطات السياسية والاجتماعية نحوها، فالنأي عن العدالة والحرية والديمقراطية يحرّض مختلف المكوّنات الاجتماعية على الاختباء خلف الخصوصية، والميل نحو الانغلاق عن المحيط العام، والبحث عن مشاريع بديلة خاصة بها، مما يفضي إلى مظاهر من الصراع والاضطراب والتعصب والانقسام، فيما التشبث بهذه القيم والمبادئ يكرّس الوحدة الوطنية، ويدفع نحو التعايش والاندماج.

تفترض الديمقراطية التنوع والانقسام، وهي أيضاً وسيلة لحمايته من خلال الدساتير، غير أن هذا الانقسام ينبغي ألا يتجاوز في هذا السياق الحدود المسموح بها حتّى لا يتحول إلى عامل تفتت وتهديد لوحدة المجتمع بدل الوحدة والتعايش. وبالتركيز على بعض الانتخابات العربية وعلاقتها بالموضوع، يبدو أن الانقسامات الطائفية في لبنان هي قديمة وليست حديثة. أما في فلسطين فالانقسام اتخذ طابعاً سياسياً واضحاً. كما أن العراق الذي يعيش تحت الاحتلال، قد تبلور فيه الانقسام الطائفي بشكل خطير، وبخاصة أن الولايات المتحدة تستثمره وتكرسه بوقاحة لإطالة احتلالها لهذا البلد العربي، غير أن التجربة العراقية المريرة في هذا الشأن يمكن أن تشكل محطة للتأمل وفرصة يستفيد منها في تدبير اختلافه مستقبلاً، بالشكل الذي يجعله نموذجاً طموحاً بالنسبة إلى الدول العربية في هذا الصدد.

وجدير بالذكر أن هناك تدابير وإجراءات كثيرة يمكن اتخاذها كمدخل لتذليل هذه الانقسامات وإلغائها من قبيل ضمان إجراء انتخابات نزيهة ومسؤولة، تسمح بمشاركة تعزّز تعلق المواطن بالدولة، وفرض سيادة الدولة على إقليمها ومواطنيها، وتعزيز الأمن للمواطنين، والحدّ من التشتت الحزبي وبلقنته.

ثامناً: توصيات على طريق البناء الديمقراطي

أفرزت أشغال المؤتمر التي قاربت موضوع الانتخابات من جوانب وزوايا عدة، مجموعة من التوصيات البناءة التي تشكل في مضمونها لبنات وازنة ومتميزة بإمكانها أن تلهم صناع القرار في الأقطار العربية بإعمال إصلاحات تروم تطوير آليات ووظائف الانتخابات على طريق تأسيس تداول ديمقراطي للسلطة في الوطن العربي.

ويمكن إجمال هذه التوصيات في:

ـ إعمال إصلاحات دستورية تعطي مدلولاً حقيقياً للانتخابات من خلال تقوية وظائف البرلمان وتحدّد مدّة الرئاسة في ولايتين فقط.

ـ تطوير الأنظمة الانتخابية باتجاه تطوير نظام الاقتراع وضمان الشفافية والنزاهة.

ـ نشر الثقافة الديمقراطية وتحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمع لتمتين الإصلاحات السياسية.

ـ سنّ قوانين للأحزاب تكفل تطوير المشاركة السياسية للمرأة والشباب، وتكرس ممارسة ديمقراطية داخلية ضمن سلوك الأحزاب السياسية.

ـ فتح مجال المشاركة السياسية أمام الأحزاب ذات المرجعيّة الإسلامية التي تؤمن بقواعد اللعبة السياسية.

ـ إعطاء القضاء أولوية محورية في أعمال الرقابة على سير العمليات الانتخابية.

ـ أهمية وحيوية العامل الداخلي في إقرار الإصلاحات الديمقراطية في الأقطار العربية، مقارنة بالعامل الخارجي.

ـ أهمية استثمار بعض المشاريع الإصلاحية الخارجية التي تقودها هيئات مستقلة.

ـ مواجهة العزوف السياسي الذي يعتور المشهد الانتخابي العربي، يبدأ من تأهيل الأحزاب لنفسها وإعمال إصلاحات قانونية ودستورية تعطي قيمة ومدلولاً للانتخابات.

ـ مواجهة استعمال المال السياسي الذي يصبح أكثر خطورة مع تواطؤ السلطة وتنامي الإكراهات الاجتماعية في عدد من الأقطار العربية، عبر توعية المواطن، وتطوير التشريعات باتجاه زجر هذه السلوكات، ووضع سقف محدّد لتمويل الانتخابات.

ـ التأهيل السياسي الحقيقي للنساء يبدأ من مقاربة شاملة لقضاياهن في أبعادها القانونية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المختلفة.

ـ ضرورة سنّ تشريعات مرحلية متطورة تسمح بتوسيع المشاركة السياسية للمرأة.

ـ خلق لجان في البرلمانات العربية تختص بشؤون المرأة وسبل تأهيلها سياسياً.

ـ أهمية الممارسة الديمقراطية في مقاربة قضايا التنوع العرقي والطائفي في المجتمع.

ـ تلافي تعميم وإسقاط مختلف الأحكام والنتائج السياسية والاجتماعية الجاهزة بشكل مجرد في المنطقة العربية التي تختلف في بنياتها وتطورها من بلد إلى آخر □